وزير المالية يطلق رسمياً نظام التداول الإلكتروني الجديد ويعلن استعداد الحكومة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات لتذليل العقبات أمام تعزيز نشاط البورصة

بمناسبة المئوية الأولى لتأسيس الدولة الأردنية، والتي تتزامن مع ذكرى مرور 22 عاماً على تأسيس بورصة عمان، رعى وزير المالية الدكتور محمد العسعس احتفالية قرع جرس بدء جلسة التداول لهذا اليوم الثلاثاء الموافق 13/4/2021، معلناً الإطلاق الرسمي لنظام التداول الإلكتروني الجديد (**Optiq**) وبحضور كل من رئيس هيئة الأوراق المالية ونائب رئيس مجلس إدارة بورصة عمان والمدير التنفيذي للبورصة ومراقب عام الشركات والرئيس التنفيذي لصندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي والرئيس التنفيذي لشركة إدارة الاستثمارات الحكومية و مدير الدائرة المالية في لقوات المسلحة الأردنية – الجيش العربي ورئيس مجلس إدارة مركز إيداع الاوراق المالية، كما حضر من خلال الاتصال المرئي المباشر عبر الإنترنت كل من رئيس اتحاد البورصات العربية رئيس بورصة تداول السعودية وأمين عام الاتحاد الأوروبي الآسيوي للبورصات ورؤساء عدد من البورصات العربية وممثلين عن شركة **Euronext** والبورصات والاتحادات العربية الشقيقة من خلال منصة مايكروسوفت تيمز**Microsoft Teams** .

وأكد الوزير بأن وجوده اليوم في البورصة في هذه المناسبة الوطنية الهامة وهي مناسبة المئوية الأولى لـتأسيس الدولة الأردنية رسالة مهة من الحكومة بأنها مهتمة وحريصة على إتخاذ كل ما يلزم من اجراءات لتعزيز النشاط في بورصة عمان وإزالة العقبات أمام الاستثمار فيه، وأن الركن الأساسي للتعافي الإقتصادي هو الاستثمار والبورصة ركن أساسي لتحقيق الاستثمار وتعزيزه. مشيراً إلى أنه ستكون لقاءات قريبة مع المعنيين بهدف إيجاد الآليات الكفيلة بتحقيق هذا التوجه وتعزيز الاهتمام الحكومي في سوق رأس المال الوطني بالتعاون مع كافة الجهات ذات العلاقة بالسوق، والعمل على اتخاذ ما يلزم من إجراءات وإشارات إيجابية لتذليل العقبات أمام تعزيز نشاط البورصة مؤكداً بأن الحكومة ستكون جزءاً من الحل وداعمة له.

وأكد الوزير أهمية إطلاق نظام التداول الإلكتروني الجديد وبأهمية التطورات والإنجازات التي تشهدها البورصة وسوق رأس المال الوطني للإرتقاء بالأطر التشريعية والتنظيمية فيه وبما يعزز المناخ الاستثماري في السوق وحماية المستثمرين فيه، وأثنى على ما شاهده ولمسه من تطور ومن مشاريع تم تنفيذها ومنها نظام الإفصاح الإلكتروني الذي شكل نقلة نوعية هامة في السوق، وإطلاق مؤشرات جديدة والعمل على اتخاذ إجراءات التي من شأنها تعزيز الإستثمار المؤسسي ومنها صناديق الإستثمار وصناديق **ETFs** إضافة إلى إجراءات تعزيز الحوكمة التي ساهمت في رفع مرتبة الأردن في التقارير الدولية.

وأشار الوزير إلى حفاظ الأردن على الاستقرار المالي والنقدي والاقتصادي, وأن الاقتصاد الوطني يمر بمرحلة تعافي وأن الإيرادات شهدت ارتفاعا للربع الأول هذا العام مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي وأن الأردن ماض في تسريع الاصلاحات المالية والاقتصادية بما يخدم تحقيق النمو المتوقع هذا العام.

وبدوره أشار المدير التنفيذي لبورصة عمان مازن الوظائفي إلى أهمية زيارة الوزير والتي تبعث رسالة إيجابية إلى السوق وإلى رعايته للإطلاق الرسمي لنظام التداول الإلكتروني الجديد **Optiq** وفق أحدث المواصفات والمعايير الدولية على صعيد أنظمة التداول الإلكترونية والتكنولوجيا الخاصة بالأسواق المالية، والذي يتميز بسرعة وكفاءة استقبال أوامر الشراء والبيع ومعالجتها، كما يوفر مزايا تقنية ووظيفية عديدة في مجال تداول الأوراق المالية، ودعم تداول أدوات مالية جديدة وربطها بفعالية مع الأنظمة والتطبيقات المتصلة بنظام التداول ويوفر إمكانية التداول من خلال تطبيقات التقنيات الحديثة الخاصة بأنشطة التداول.

وقال الوظائفي بأن إطلاق هذا النظام ضمن حزمة من المشاريع التي تضمنتها خطط البورصة الاستراتيجية وخطة خارطة الطريق التي توصلت إليها مؤسسات سوق رأس المال الوطني بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية **EBRD** . حيث تهدف هذه الخطط إلى تعزيز المناخ الاستثماري في السوق وتعزيز تنافسيته وتطوير الأطر التشريعية والفنية فيه وفق أحدث المعايير والممارسات العالمية، كما تهدف إلى مواجهةالصعوبات والتحديات التي واجهتها البورصة خلال السنوات الماضية ابتداءً بالأزمة المالية العالمية مروراً بالظروف السياسية والاقتصادية المحيطة وما سمي بالربيع العربي وانتهاءً بأزمة كورونا التي أثرت على أداء البورصة وأداء الشركات المدرجة فيها، حيث استمرت البورصة وعلى الرغم من هذه الظروف في تنفيذ هذه المشاريع، وتم قبل ثلاثة أشهر وبالشراكة مع هيئة الأوراق المالية إطلاق نظام الإفصاح الإلكتروني بلغة **XBRL**، وهو نظام يستخدم لغة عالمية نمطية متعارف عليها ويتم من خلاله نشر المعلومات والإفصاحات الهامة والنسب التحليلية والأرقام الضرورية للمستثمرين فور وضعها على النظام باللغتين العربية والإنجليزية ويمكن المستثمرين من الاطلاع على جميع إفصاحات الشركات المدرجة من خلال الموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق المالية وبورصة عمان، مما سيقلل الوقت والجهد ويعزز الشفافية ويرفع كفاءة السوق وآلية الإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب. وأضاف بأن البورصة أطلقت مؤشر **ASE20** للشركات القيادية في البورصة وهو خطوة هامة ستدعم جهود إنشاء صناديق المؤشرات المتداولة في البورصة **ETFs** ، كما تم إطلاق موقع إلكتروني جديد للبورصة، وهو موقع تفاعلي يوفر للمستثمرين والمهتمين المعلومات الهامة باللغتين العربية والإنجليزية، إضافة إلى إطلاق حسابات البورصة على وسائل التواصل الاجتماعي. كما أصبحت بورصة عمان ضمن البورصات العربية المكونة لمؤشر **Refinitiv** واتحاد البورصات العربية للشركات منخفضة انبعاثات الكربون وهو مؤشر خاص بالشركات التي تلتزم بمعايير الاستدامة والحوكمة. كما قامت بورصة عمان بالتعاون مع هيئة الأوراق المالية

ودائرة مراقبة الشركات وفي إطار المشروع المشترك بينها وبين البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية **EBRD** ، بتنظيم ورشات عمل للشركات الخاصة والعائلية الناجحة لحثها على الإدراج في البورصة وتعريفها بمنافع الإدراج في البورصة وذلك تعزيزاً لفرص الاستثمار في سوق رأس المال الوطني وزيادة عمقه واتساعه.

وأشار الوظائفي إلى تحقيق مؤشرات أداء إيجابية في البورصة منذ بداية العام في ضوء المؤشرات الإيجابية على صعيد الإقتصاد الوطني وتوقعات تحقيق نمو هذ العام، حيث ارتفعت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة بنسبة 4.9% وارتفع حجم التداول التراكمي لغاية الأمس بنسبة 103% مقارنة مع الفترة من العام الماضي، إضافة إلى ارتفاع أرباح الشركات المدرجة في البورصة للنصف الثاني من العام الماضي لتصل إلى 383 مليون دينار مقارنة 43 مليون دينار للنصف الأول. كما أشار إلى ارتفاع ترتيب الأردن وتحقيقه قفزات كبيرة في ضوء تطبيق قواعد الحوكمة للشركات المدرجة في البورصة وصلت الى 60 مركزا خلال سنتين في تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي تحت محور حماية المستثمرين الأقلية.

وقال الدكتور ليث العجلوني رئيس هيئة الأوراق المالية أنه على الرغم من الأزمات الإقتصادية المتعاقبة وتداعيات الحالة الوبائية وما ترتب عليها من أضرار إقتصادية مستمرة شملت كافة القطاعات، والظروف والتدابير الإستثنائية المتخذة لمواجهتها كإغلاق السوق المالي ومتطلبات العمل عن بُعد، تبذل مؤسسات سوق رأس المال الجهود الموصولة والتنسيق فيما بينها لتخطي هذه الظروف الصعبة واستمرارية تقدم أفضل الخدمات في سوق رأس المال. ومما يدعو للتفاؤل وينبئ عن جدوى تلك الجهود هو الإرتفاع المتواصل والمستمر لمؤشرات الأداء لبورصة عمان في الأشهر الأربعة الأولى من هذا العام (2021).

وأضاف بأن هيئة الأوراق المالية وإنطلاقاً من دورها الرقابي والتنظيمي والتنفيذي في سوق رأس المال، حرصت على تطوير الأطر التشريعية وتهيئة البنية التحتية وتقديم كل سبل الدعم والإسناد اللازمة لشركة بورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية، وإجازة اعتماد خدمات وأنظمه إلكترونية في السوق تواكب التطور من جهة وتساهم في تخطي عوائق إنجاز المعاملات في السوق من جهة أخرى، وتسهم بذات الوقت في حماية المستثمرين وتسهيل مصالح المتعاملين في سوق رأس المال ضمن معايير الشفافية والنزاهة والمرونة.

إن نظام التداول الإلكتروني الجديد الذي نحتفل بإطلاقه هذا اليوم إنما يأتي كثمرة لتظافر الجهود والتعاون ما بين الهيئة وشركة بورصة عمان وترجمةً للحرص على مواكبة التطور التكنولوجي في الخدمات التي تُقدم من خلال السوق المالي، ممَا سيُعزز إمكانيات السوق في عمليات التداول والرقابة عليها بصورة إحترافية وأكثر كفاءة ويسهم في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي فيها.

وتجدر الإشارة إلى أن نظام التداول **Optiq**الجديد والذي حاز على جائزة أفضل نظام تداول لعام **Tech Insight 2020 The 2020 Trading Awards- Europe,**، هو مشروع مشترك لاربعة دول عربية هي سلطنة عُمان وتونس ولبنان والأردن، وقد تم بناؤه من قبل شركة **Euronext** والتي تعد إحدى الشركات الرائدة في تطوير حلول التداول، والتي تمتلك وتشغل البورصات الأوروبية.

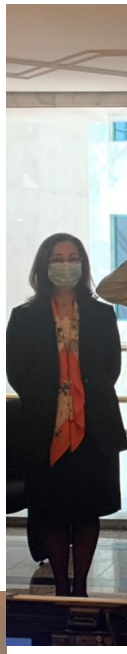


بورصة عمان
Amman Stock Exchange